



قرار رقم (١٢٣٣) لسنة ٢٠٢٤

بتاريخ ٢٦ / ٥ / ٢٠٢٤

بشأن شطب قيد وسطاء تأمين

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية. وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى قرار مجلس ادارة الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٢/٩ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين داخل جمهورية مصر العربية وتعديلاته. وعلى مذكرة الإدارة المركزية للترخيص وقيد المهنيين المعدة في هذا الشأن.

تقرر

المادة الأولى: يشطب قيد وسطاء التأمين الآتي ذكرهم فيما بعد من سجل وسطاء التأمين لافتقاد أحد شروط استمرار قيد اسمائهم بالسجل المذكور:

م	اسم الوسيط	كود الهيئة	الشركة	تاريخ انتهاء الخدمة	الرقم القومى
١	مارينا ميلاد منصور مكرم	٤٥٨١٥	الدلتا لتأمينات الحياة	٢٠٢٤/٠١/٠١	٢٩٧٠٩٠٤٠١٠٤٥٦٧
٢	ريهام السيد محمود حسن	٥٠١٨٤	الدلتا لتأمينات الحياة	٢٠٢٤/٠١/٠١	٢٨٨٠٣١٧١٣٠٠١٤٣
٣	احمد إبراهيم فتحى محمد	٥٠١٨٧	الدلتا لتأمينات الحياة	٢٠٢٤/٠٢/٠١	٢٨٦٠٩٠٩٠٢٠٠٨٧٩
٤	ماركو ماهر نجيب شاكر	٤٣٢٠٧	الدلتا لتأمينات الحياة	٢٠٢٤/٠٣/٠١	٢٩٠٠٤٠٩٠١٠٠٥٥١
٥	اسلام صابر عبد الحميد محمد	٤٥٤٩٤	الدلتا لتأمينات الحياة	٢٠٢٤/٠٣/٠١	٢٩٣٠٩١٢٢٢٠٠٥١٥

المادة الثانية: يتحمل الوسيط مسئولية الأخطاء التي تحدث بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها وقرار الهيئة رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤ بشأن القواعد الحاكمة لممارسة نشاط وساطة التأمين وكذا تتحمل الشركة مسئولية الأخطاء التي تحدث عن الفترة ما بين تاريخ انتهاء خدمة الشركة وتاريخ اخطار الهيئة .

المادة الثالثة: على الإدارات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح